



مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية بعدما جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية
من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحررة: رندة حيدر

في سياق متابعة نشرة "مختارات من الصحف العبرية" المواقف الإسرائيلية من التغييرات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة، نضع بين يدي القارئ هذا الملف الخاص بالرؤية الإسرائيلية للثورات العربية. المقال الأول هو عبارة عن محاضرة للجنرال المتقاعد عاموس يادلين تناول فيها حركة الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها دول المنطقة مشدداً على ضرورة متابعة إسرائيل ما يجري عن كثب، ومحذراً من اندلاع حال من الفوضى، ومطالباً إسرائيل بعدم التدخل وباعتماد "استراتيجية سلبية". وقد اعتبر يادلين أن إيران ما زالت تشكل الخطر الأكبر على إسرائيل. أما المساهمة الثانية فهي للكاتب ميخائيل ملشتاين، وقد صدرت عن "معهد أبحاث الأمن القومي". وسعى الكاتب فيها إلى تحليل العوامل الداخلية العميقة المحركة للثورات العربية وللاختلاف بين حركات الاحتجاج، داعياً إلى التخلي عن المقولات السابقة التي تحكمت بالنظرة الإسرائيلية إلى الأوضاع العربية، محذراً من أن موجة الثورات العربية ما زالت في بداياتها، وأن صورة جديدة للشرق الأوسط بدأت بالتشكل، وأن هناك قوتين أساسيتين يمكن أن تشكلا حالياً السلطة البديلة للأنظمة القديمة في الدول العربية التي تشهد تغييرات، وهما الجيش والتيارات الإسلامية، متوقفاً بصورة خاصة أمام انعكاس الثورات العربية على مستقبل إسرائيل في المنطقة العربية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي، فزنان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان

هاتف
+٩٦١-١-٨٧٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩

فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨١٨٣٨٧

بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org

موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

رياح التغيير في الشرق الأوسط من منظور إسرائيلي

الجنرال المتقاعد عاموس يادلين*

يراقب المحاضر فوران الشعوب العربية بالعين الصهيونية. فينظره، هذا أهم حدث منذ سبعينيات القرن العشرين، ويعتقد أن تأثيره في إسرائيل سيكون كبيراً، إلا إن التكهن بما سيفضي إليه يُعد سابقاً لأوانه. ويشير إلى أن ثمة قوتين إقليميتين - إيران والعربية السعودية - لم يطاولهما الاحتجاج كذلك ببيان أن الحشود تنادي بالحرية والعدالة، ولا ترفع شعارات مضادة لاتفاقية السلام مع إسرائيل، وإذا أدى التغيير إلى قيام دول ديمقراطية فلن تكون بالضرورة ميالة إلى إعلان الحرب، لكن لا ينبغي استبعاد إمكان تآزم الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا سيما على الجبهة المصرية، فمن الضروري مراقبة ما يحدث في كل من مصر والأردن. ويعتبر المحاضر أن هذه ثورة بلا قيادة، وخطر اندلاع الفوضى كبير. لكنه يؤكد أن إيران تبقى أكبر مصدر قلق لإسرائيل. ويحرص على تحذير صانعي القرار في إسرائيل من التدخل فيما يجري. وينصح باعتماد استراتيجية سلبية: لا تدخل ولا تشويش، وإنما حذر شديد في الرد على الاستفزازات. كذلك يوصي بالتخطيط للمدى الأبعد، وتحويل جزء من الموارد الاقتصادية والمالية إلى ميزانية الأمن لمواجهة أسوأ الاحتمالات مستقبلاً. (ي.ب.)

أنا سعيد بوقوفي أمامكم لأعرض بعضاً من أفكاري، ومن منظور إسرائيلي، بشأن رياح التغيير التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط.

لم ألتق زئيف شيف قبل أن أصبح جنرالاً. أشار عليّ والدي، عندما تمت ترقيتي من سلاح الجو إلى رئاسة أركان الجيش، بأن ألتقي زئيف، وقال لي، وهو كان وما يزال رجلاً حكيماً جداً: "عاموس، أنت تنتقل من عالم بسيط جداً، عالم سلاح الجو، حيث ما يهم هو السرعة والجاذبية

(* عاموس يادلين (1951-) جنرال سابق في سلاح الجو، ثم في قيادة أركان الجيش الإسرائيلي. تولى رئاسة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) طوال خمسة أعوام قبل إحالته على التقاعد سنة 2010. طرح اسمه في أواخر سنة 2010 لرئاسة الموساد خلفاً لمئير داغان. ألقى يادلين هذه المحاضرة في 2011/3/30 في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، في الذكرى السنوية الرابعة لغياب زئيف شيف (1932-2007) الذي كان كاتباً ومراسلاً عسكرياً في صحيفة "هآرتس"، وأستاذاً مشاركاً في المعهد المذكور.

المصدر: www.washingtoninstitute.org (The Washington Institute For Near East Policy) ترجمة عن الإنكليزية: يولا البطل.

(g-force)، والقتال والصواريخ وقوتها التدميرية، الى دور معقد جداً في عالم يتصف بعدم

اليقين، عالم السياسة، وعالم الإعلام. وأفضل أستاذ في هذه الأمور هو زئيف شيف."

هكذا اجتمعت بزئيف قبل كل منصب يتعين على من يشغله أن يكون برتبة "ألف"، أي جنرال، ولقد شغلت ثلاثة مناصب كهذه. وفي جميع هذه الاجتماعات، قدم زئيف إليّ نصائح سديدة لا تزال ترافقني أينما ذهبت.

لا يسعني تذكر كلماته حرفياً، لكن يسعني الكلام على أربعة أنواع من النصائح التي تلقيتها. أولاً، قال لي حرفياً ما سبق أن قاله لي والدي: "عاموس، هذا عالم شامل، معقد، غير معقول، غير يقيني." إن هذه الكلمات محفورة في ذاكرتي. (ضحك في القاعة). "وينبغي أن تبحث عن كل - أو أهم - محركات القضايا، سواء أكانت استراتيجية أم تكتيكية، وأن تجد حلولاً."

"ثانياً، هناك دائماً في التاريخ شيء يمكنك أن تتعلم منه - فالتاريخ أستاذ جيد جداً، لكنه لن يخبرك كل شيء لأن العالم يتصف بالدينامية. ويكمن التحدي في اكتشاف المتغير في القضية المحددة، والذي من شأنه أن يغير مجرى الأمور."

"ثالثاً، إياك والهلع! إياك والهلع! فالأمور ليست بالسوء الذي تبدو عليه في عناوين الأخبار! إذاً، دقق فيها، وابحث عن الجانب الجيد"، وبعد الكلام على الفرص التي يمكن استغلالها، أضاف "كُن كمن هو ممسوس بجنون الاضطهاد (paranoid) بعض الشيء، لأن الأخبار ليست جيدة كما تبدو في العناوين" (ضحك في القاعة).

إذاً، وفيما أنا أخاطبكم اليوم، محاولاً تطبيق حكمة زئيف شيف على ما نراقبه في منطقة الشرق الأوسط، يلح عليّ سؤال: هل هذا الربيع العربي ذو دلالة؟ أجل، أظن أنني لا أتردد في القول إنه ذو دلالة كبيرة! إنه بكل تأكيد أهم حدث منذ سبعينيات القرن العشرين. لقد طبع عقد السبعينيات تاريخ منطقة الشرق الأوسط مدة أربعين سنة. تلك هي الأعوام العشرة التي شهدت حرباً بين إسرائيل ومصر، فسلاماً بينهما، وارتفاعاً حاداً في أسعار النفط الخام عدل ميزان الموارد الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، لا بل في كل العالم، ثم ثورة إسلامية في إيران. وتواصلت مفاعيل هذه الأحداث على المنطقة طوال أربعة عقود. وها نحن نشهد اليوم مجموعة جديدة من الأحداث.

هل نحن قادرون على إدراك مسار الأمور وخواتيمها منذ الآن؟ فلنتواضع قليلاً! ليست هذه سوى البداية ولا يمكن التكهن بما ستفضي إليه هذه التطورات. إن الأحداث التي تأخذ منحى معيناً على

المدى القصير قد تسلك اتجاهاً معاكساً في المديين الأوسط والبعيد. وفي الواقع، لا يزال الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام شتى الاحتمالات، حتى في تونس ومصر.

ففي مصر، على سبيل المثال، لا أحد يستطيع أن يتكهن بما ستتمخض عنه نتيجة الانتخابات (البرلمانية والرئاسية) التي ستجري بعد أشهر قليلة. ولا تزال مصر محكومة من المؤسسة العسكرية التي تتمتع بالسلطة والشرعية الشعبية. كما أن دفع التيارات السياسية السرية السابق لميدان التحرير يتابع اندفاعه. ولا ندري بالضبط ما هي وجهته ولا ما هو مقدار زخمه.

أما بالنسبة إلى الحرب القائمة في ليبيا، فالجميع يأمل أن تؤدي إلى تغيير نظام القذافي. لكن المواجهات قد تطول، وقد تقضي إلى حرب أهلية. لا أحد يعلم من هم الثوار. هل هم مقاتلون في سبيل الحرية، كما يحلو لنا أن نعتقد، أم أنهم عناصر من القاعدة يتحنون الفرصة للانقضاض، تماماً كما حدث قبل ثلاثة عقود في أفغانستان.

وبالنسبة إلى الاحتجاجات في سورية، فلا أحد يعرف وجهتها. بدأ الرئيس بشار الأسد واثقاً جداً في خطابه هذا الصباح، وقابضاً على زمام الأمور في قيادته سورية. لكن ثمة شك في ذلك، إذ قد يسلك التغيير هناك اتجاهاً معيناً وعكسه، وسأعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

لكن يبدو لافتاً جداً أن الاحتجاج لم يطاول أهم بلدين في منطقة الشرق الأوسط، العربية السعودية وإيران، وبقياً في منأى عن رياح التغيير. ومع احترامنا لتونس واليمن والبحرين، إلا إن هذين البلدين أهم منهم بكثير، وسيكون لحلول "ربيع عربي" فيهما نتائج أخطر.

هل هو ما يعرف بأثر الدومينو؟ هل يعني سقوط أية لبنة من لبنات الجدار انهياره؟ ليس بالضرورة. أعتقد أن أريج الياسمين الذي فاح من تونس يتجه شرقاً، لكنه يمتزج بنفحات الزهر المحلي الخاص بكل بلد، بمكوناته المجتمعية والطائفية والمذهبية والطبقية. لذا، ينبغي لنا تحليل أوضاع كل دولة على حدة.

كذلك تختلف وسائل مواجهة الأجواء الثائرة من بلد إلى آخر. ففي عدد من البلاد تهتف الحشود "إرحل"، مطالبة برحيل الحاكم، فتسقط الحكومة، وفي أخرى، يتم استدعاء الجيش من ثكناته، وفي بعض الأماكن، تُدفع مليارات الدولارات إلى المواطنين لتلطيف رياح التغيير وتحويلها إلى نسائم خفيفة، جد خفيفة.

إذاً، علينا تحليل أوضاع كل دولة على حدة، فهناك صراع على رواية (narrative) هذه الثورة. فيحلو للمقيمين بطهران أن يعتبروها ثورة إسلامية، أي ثورة إيرانية متواصلة، وتصديراً ناجحاً لها، وتقول القاعدة: "هي ذي أهدافنا تتحقق." وهناك الرواية السورية وفحواها أنه تم إسقاط مبارك لأنه دعم اتفاقية السلام التي وقّعها السادات مع إسرائيل.

أعتقد أنه في وسعنا القول بوضوح إن هذه الروايات مجافية للواقع، إذ إنها، حقاً، رواية الشعوب العربية الحريصة على مجتمعاتها والساعية لتغييرها.

هناك نقطة أخرى أود الإشارة إليها، وهي أنها ثورة من دون قادة للثورة، أي أنها ثورة بلا قيادة. من هو قائد المحتجين المصريين المحتشدين في ميدان التحرير؟ من هو قائد الشعب في البحرين أو اليمن؟ لا أحد يستطيع الإجابة عن هذا السؤال. لا نزال نرقب بروز الزعامات الكاريزمية التي ستقود الثورة في هذا الاتجاه أو ذلك.

ويبدو لافتاً وجود مثلث مكوّن من ثلاثة بلاد – أو بالأحرى من بلدين ونصف بلد- لا تشارك أطرافه في ربيع العرب، أقصد بذلك كلاً من لبنان والعراق والفلسطينيين. لماذا؟ لأنهم سبق أن اختبروا ربيعهم.

فاللبنانيون خرجوا إلى الطرقات والساحات العامة سنة 2005، والعراقيون غيروا دولتهم بمساعدة صديق، والفلسطينيون خاضوا انتفاضتين. ويبدو أن الأطراف المكونة لهذا المثلث تؤثر الآن الاستقرار على التغيير.

وهنا أنتقل إلى الفكرة الثانية لزييف. نحن نستخلص دروساً من التاريخ ونحاول تطبيقها على ما يجري اليوم. والدرس الأول مفاده أن الثورات عرضة للخطف والمصادرة خلال الموجة الثانية.

فهذا نموذج ثورة 1789 الفرنسية، وكذلك ثورة 1917 الشيوعية في روسيا، وذلك ما حدث خلال ثورة 1979 الإيرانية. ففي الموجة الأولى للثورة، يسعى أناس خيرون ومن ذوي النيات الحسنة لتغيير النظام وإزاحة الحاكم بأمره، سواء أكان ملكاً أم قيصراً أم شاهاً أم أي حاكم مستبد. يخرجون إلى الطرقات والبياديين في تظاهرات احتجاجية ويصنعون التغيير، ويتم إسقاط الحاكم.

لكن خلال الموجة الثانية، بعد عام أو أقل، أو بعد عام ونيف، يستولي نظام قمعي آخر على مقاليد السلطة، ويترحمّ الناس على الحاكم السابق. لذا، ينبغي الحذر من حدوث ثورة مضادة - لكن ليست الثورة المضادة التي قصدتها الشيوعيون في حينه - خلال الموجة الثانية من الثورة، والتي هي آتية لا محالة.

الدرس الآخر الذي نتعلمه من التاريخ معاكس للدرس الأول، فلنتذكر ربيع الأمم الأوروبية خلال السنتين 1848 - 1849. لقد فشلت الثورات كافة عندما تبخرت كل رياح التغيير الليبرالية تقريباً. لكن إذا نظرنا إلى أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، بعد توحيد كل من إيطاليا وألمانيا، نجدها مختلفة عن أوروبا في بدايات ذلك القرن. لقد حقق ربيع الأمم الأوروبية في نهاية المشوار ما فشل في تحقيقه في بدايته.

إذاً، عندما نرغب هذه التطورات بحس تاريخي، ندرك أن ما نشهده اليوم هو الإنذار العربي! والجديد المتغير في هذه الحالة التاريخية هو ثورة الاتصالات، وتحديد الفيس بوك الذي لم يكن حاضراً في أوروبا سنة 1849، أو في روسيا سنة 1917، أو في إيران سنة 1979، مع أن شرائط الخميني الصوتية أدت وقتئذ دوراً مشابهاً لثورة الفيس بوك.

لكن ثورة الفيس بوك أشمل بكثير، لأن عالم الاتصالات الجديد رحب، ويسهل التواصل والتفاعل بين الناس، ويوفر وسائل اتصال جماهيرية من خلال الإنترنت والفضائيات، الأمر الذي يتيح تعبئة الجماهير، فتخرج إلى الطرقات منددة بالحكومات قبل أن تتمكن هذه الحكومات من اتخاذ القرارات وإرسال قوى الأمن لقمعها. فهذه ظاهرة جديدة ينبغي أخذها في الحسبان، وإن لم تكن بمثابة رصاصة فضية.

وتؤكد التطورات الحاصلة في أكثر من بلد أن الطريق نحو التغيير ليست واحدة، ولا ميسرة، ولا يمكن استنساخ تجربة من أخرى، لأن هناك من يهيبء إجراءات مضادة لأي تجربة ناجحة سابقة. وما نجح في مكان ما لن يكتب له النجاح في مكان آخر.

إذاً سأنتقل الآن إلى النصيحة الثالثة لزئيف: إياك والهلع. فعندما عدتُ إلى إسرائيل من إحدى سفارات ما بعد التقاعد، بعد مرور أسبوع على مطالبة المصريين رئيسهم بالتنحي، كانت إسرائيل تتابع أخبار مصر بأعصاب مشدودة. ورأيت كم أن جميع مَنْ في إسرائيل مذعور. فتذكرت أن زئيف شيف حذر من الهلع، وقررت الظهور لأول مرة على شاشة التلفزيون الإسرائيلي لطمأنة الجمهور، والتكلم على بعض الفرص المستجدة. وسأتطرق فيما يلي لأربع منها:

أولاً، إن تحولاً ديمقراطياً في منطقة الشرق الأوسط مفيد لإسرائيل. إذ يندر أن تحترب دولتان ديمقريتان. ولا يجوز أن تبدي إسرائيل لا مبالاة إزاء القيم التي دفعت الشعب المصري إلى ميدان التحرير، أي قيم الحرية، والعدالة، وحكم القانون، والديمقراطية، التي نؤمن بها. فحتى لو بدا التغيير خطيراً على المدى القصير، مع ما ينطوي عليه من تصدعات، يبقى أمراً إيجابياً جداً على المدى البعيد، لذا، علينا مناصرتة.

الخبر السار الثاني، هو أن إسرائيل لم تعد، بالنسبة إلى المجتمعات العربية، لب المشكلة في منطقة الشرق الأوسط في اللحظة الراهنة. وهي الحجة التي سيقف ضد إسرائيل للقول إنه بمجرد إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ستختفي مشكلات الشرق الأوسط كافة. إذ تبين أن الفقر والديكتاتوريات والقضايا الحقيقية الأخرى التي تهم المجتمعات العربية، هي لب القضية، لا إسرائيل.

يكن الخبر السار الثالث في إمكان حدوث شرخ في المحور الراديكالي الممتد من طهران، مروراً بسورية، وصولاً إلى حزب الله في لبنان و"حماس" في غزة. فطالما كانت سورية الحلقة الأضعف في هذا المحور، لأن النظام هناك، على خلاف إيران، وحزب الله، و"حماس"، علماني ومستعد للاعتراف بإسرائيل وفق الشروط الإسرائيلية. في حين لم تبد الأطراف الثلاثة الأخرى أي استعداد للاعتراف بإسرائيل، أو عقد صلح معها. لذا، أجزم أن سورية هي الحلقة الأضعف.

لقد سعى كثيرون لإبعاد سورية عن هذا المحور من دون جدوى. لكن من شأن "الربيع العربي" أن يغيّر هذا المحور على النحو المنشود. فإذا أدرك السوريون أن مستقبل بلدهم يكمن في الانفتاح السياسي والسلام، وإذا نشأ نظام حكم لا يدعم حزب الله أو "حماس"، ستكون تلك فرصة كبيرة؛ فرصة عظيمة لإسرائيل.

ولعل أكبر الفرص، رغم ضآلة إمكان حدوثها، هي في وصول ثورة الياسمين إلى إيران. فهذه هي القضية الاستراتيجية الأولى بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، وبالنسبة إلى إسرائيل، وربما إلى العالم أجمع. وإذا كان التغيير سيصل إلى إيران بطريقة أو بأخرى، فإن مهمة من في يدهم اتخاذ القرارات بحق إيران ستغدو أسهل بكثير في الأعوام المقبلة.

بعد استعراض الفرص، سأنتقل إلى استعراض التهديدات، وسأكون كمن هو محسوس بالبارانويا بعض الشيء (ضحك في القاعة). لقد شكلت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ركيزة أساسية في التوازنات الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط. وأتاح السلام للبلدين فرصة التركيز على القضايا الداخلية، وتوفير المال، وحقن الدماء، وتحويل الموارد من الحرب إلى السلم، أي من موارد مخصصة لتعزيز القدرات القتالية إلى موارد مكرسة لتمكين اقتصادياتهما.

لذا، أعتقد أن البلدين سيبدلان جهداً للمحافظة على السلم، حتى لو اتخذت أوضاعاً مختلفة. فبين حالة الحرب، وحالة السلم المثالية القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا، على سبيل المثال، هناك أحوال كثيرة. ولا تنتقل الدول من حالة السلم إلى حالة الحرب دفعة واحدة. وفي المناسبة، لم تكن في حالة سلم مثالية، وإنما كان سلماً بارداً جداً.

وسيتعين على أي نظام جديد في مصر أن يجري حساباته انطلاقاً من أهمية السلام مع إسرائيل، إذ تفصل بين حالتها السلم والحرب عدة محطات. ففي وسعهم استدعاء سفيرهم من تل أبيب، كما في وسعهم قطع العلاقات الدبلوماسية، وفي مقدورهم القيام بخطوات عديدة قبل إعلانهم الحرب.

لذا، لا أظن أننا ذاهبون إلى الحرب. أعتقد أن السلام سيبقى سارياً. مع ذلك يجب الإبقاء على جهوزية عالية- في حال لم يكن تقويمنا للأوضاع دقيقاً- والاستعداد لمستقبل قد يضطرنا إلى رؤية مصر من منظور مختلف.

لا أدعو إلى زيادة حجم القوات العسكرية الإسرائيلية، ولا أعتقد أن الأوان آن لذلك. يجب أن نرقب ما يجري في مصر عن كثب. وكما قلت سابقاً، إن شيئاً إلى الآن لم يُحسم فيها. كذلك ينبغي البدء بتطوير القدرات التي يستغرق تطويرها وقتاً طويلاً، فإذا حصل تغيير في الموقف، نكون جاهزين لمواجهته؛ نكون جاهزين حقاً.

عندما كنت رئيساً للاستخبارات العسكرية، كان من صلب مهماتي إصدار الإنذار -الإنذار المبكر- بشأن أوضاع الجبهات كافة، وإيصاله إلى كل من رئيس الأركان، ووزير الدفاع، ورئيس الحكومة. على الجبهة الشمالية، وكان عقدي الوظيفي - مع رؤسائي في السلطة السياسية - يُفاس بالأيام، وبالساعات أحياناً، لأننا يجب أن نكون مستعدين لاستدعاء الاحتياط في حال طرأ طارئ، وهذا يدعى إنذاراً عملياً مبكراً. أمّا على الجبهة المصرية، التي لدينا معها اتفاقية سلام، فلا إنذار عملياً مبكراً، وإنما إنذار استراتيجي مبكر يُفاس بالأعوام، وهو ما علينا مناقشته الآن.

المكان الثاني الذي علينا مراقبته عن كثب هو الأردن. نحن ننعم بحالة سلم مع الأردن- ليس سلماً بنسبة 100% كالذي ننشده- لكنه مستقر وجالب لمنافع كثيرة للطرفين. وبالنسبة إلى هذا البلد الذي تجتمع أطول حدود مع إسرائيل، لا شيء يمكن أن يغيّر حاجات إسرائيل الأمنية أكثر من توتر على هذه الجبهة المترامية، على غرار ما يحدث على الجبهة الغزاوية. وسيعتبر تغييراً جوهرياً وخطيراً أن يغدو الأردن بلداً معادياً.

وعلى الحذر من الميل إلى تصدير المشكلة إلى إسرائيل. إذ هذا كان منحى الطغاة العرب على الدوام. كنا في غاية الارتياح لأن أيّاً من المحتشدين في ميدان التحرير - سواء المحتجين أو العسكريين أو القادة- لم يشر بالإصبع إلى إسرائيل على أنها أصل المشكلة. لكن الوضع مختلف بالنسبة إلى ما قاله بشار الأسد هذا الصباح.

لكنها مجرد كلمات – ولقد اعتدنا عليها. وينبغي الحذر من تصدير المشكلة إلى إسرائيل في شكل أكثر حراكية. وقد يقرر كل من حزب الله، و"حماس"، وسورية، وإيران، تحويل الأنظار إلى إسرائيل.

يبقى هاجسنا الأكبر هو الفوضى. فهذه حال بضع دول في منطقة الشرق الوسط. هناك الفوضى الباكستانية، وكان هناك في الماضي فوضى عرفاتية. وعلى الرغم من تقويمنا لهذا النظام أو ذاك، نخشى من أن تكون الفوضى التي عاشها العراق في السنتين 2004 و2005 نموذجاً لما يمكن أن يحدث في ليبيا، أو اليمن، أو بلاد أخرى.

مرة أخرى، إذا عمّت الفوضى في اليمن، فإن في وسعنا، من منظور إسرائيلي، التعايش معها. لكن، إذا أصبحت سورية بؤرة فوضى، وأصبحت الصواريخ والأسلحة الكيميائية في متناول الفصائل أو الإرهابيين، ستكون تلك مسألة خطيرة لا يسعنا تجاهلها.

أريد أن أختم مداخلتني بالتطرق إلى انعكاسات كل ما يجري على إسرائيل. وأن الأوان لأقول هنا أنه مع أنني لم أعد أشغل أي منصب رسمي، إلا إنني أنهيت مسيرتي المهنية بخمسة أعوام من العمل الاستخباراتي وفي رصد أحوال البلاد المجاورة. وشكلت المعطيات التي جمعناها بشأن هذه البلاد، إضافة إلى التحليلات والتوقعات، أساساً لوضع السياسات. اليوم، لم أعد في مجال الاستخبارات، ولا في مجال صنع القرار، لكن في استطاعتي أن أقترح خطوطاً عريضة للسياسة التي ينبغي لإسرائيل اعتمادها كشرط للبقاء في هذا الجوار الخشن.

أعتقد، في الحالة الراهنة، خلافاً لآخرين كثر، أن على إسرائيل بلورة سياسة استباقية (proactive)، وفي هذه الحالة بالذات، عليها تبني استراتيجية سلبية: لا تدخّل ولا تشويش! بل التزام الصمت، وترك العالم العربي يعالج قضاياها. على إسرائيل ألا تكون حاضرة هناك! ينبغي أن نكون في غاية الحرص، أكثر مما كنا خلال الأعوام الخمسة المنصرمة، في ردنا على الاستفزازات. ولن يكون حكيماً أن ننساق إلى محاولة البعض تحويل الأنظار عن القضايا الحقيقية للمجتمعات العربي، وتصويبها في اتجاه إسرائيل.

إلا إن هناك خطأ أحمر للاستفزاز يستلزم تجاوزه الرد عليه. ومرة أخرى، ينبغي أن يكون هذا الرد مدروساً بعناية فائقة، وملائماً للحدث. كذلك علينا التخطيط للمدى الأبعد. ويجب تحويل جزء من الموارد الاقتصادية والمالية نحو الأمن. لا ضرورة للعودة إلى سبعينيات القرن العشرين،

عندما كان ما نسبته 25% من الانتاج المحلي القائم مكرساً لميزانية الأمن، لأن نسبة 25% من الناتج المحلي القائم تؤدي إلى نسبة تضخم بمقدار 500%، لكن علينا الاستعداد لاستثمارات بعيدة المدى لمواجهة أسوأ السيناريوهات.

أمّا إذا بلغنا طاولة المفاوضات، وتحتم علينا مناقشة الترتيبات الأمنية، فينبغي أخذ التطورات الحالية في الحسبان. أي أنه علينا إدخال معطى تبدل نُظْم الحكم، وتغيُّر التوازنات السياسية، في أي ترتيب أمني مستقبلي لإسرائيل.

في الختام، تبقى، أحياناً، الأسئلة المطروحة أكثر من الإجابات عنها. لقد حاولت مقارنة الأمور بصورة متوازنة. نحن ندرك اليوم أن بعض النظم والحكام قد تبدل، لكن بقيت مشكلات الشرق الأوسط من دون حل، وبالتالي علينا التعامل معها. وإيران، من منظور إسرائيلي، هي على رأس قائمة هذه المشكلات، فعلى الرغم من أهمية ما يجري في كل من تونس، ومصر، وسورية، تبقى إيران التحدي الأكبر الذي على إسرائيل مواجهته في غمرة رياح التغيير التي تعصف في المنطقة، سواء نجح هذا التغيير أو انتهى بالفشل.

شرق أوسط قديم - جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل*

ميخائيل ميلشتاين**

في الأشهر الأخيرة شهد الشرق الأوسط اضطرابات عميقة غير مسبوقه من حيث طابعها وقوتها، بحيث قد تكون الأحداث الأكثر دراماتيكية في تاريخ المنطقة منذ تكوينها الحديث بعد الحرب العالمية الأولى. صحيح أن هذه الاضطرابات أصابت دولاً محددة في المنطقة، لكن تزامن الأحداث وتشابه خلفياتها وتأثيرها بعضها ببعض يجعلها أقرب إلى موجة إقليمية واسعة النطاق. وغير واضح حتى الآن إلى أية مرحلة وصلت هذه الثورات وكيف ستتطور، لكن من الواضح أنها غيرت وجه المنطقة.

إن ذروة هذه الثورات تجلت في الثورة المصرية، ليس بسبب الأهمية الجيو - سياسية لمصر على الصعيد الإقليمي والدولي فقط، بل أيضاً بسبب المفاجأة التي أحدثتها هذه الثورة لدى الجهات التي تتابع عن كثب ما يجري في المنطقة، سواء من جانب المراقبين من الخارج أو من العالم العربي، أو بالنسبة إلى الأطراف المحلية وخصوصاً النظام في القاهرة. إن التغييرات الدراماتيكية في مصر هي إلى حد بعيد صورة عما يحدث في أنحاء العالم العربي، وهي تجسد تغييراً جوهرياً في سلوك وقوة عدد من الأطراف السياسية في هذا العالم، وتعكس ظواهر وعناصر جديدة لم تكن معروفة حتى الآن أو أن معرفتها كانت محدودة.

يظهر هذا التغيير بشكل واضح عند كل لاعب في المنطقة. فالأنظمة القديمة والقوية التي كانت تعتبر، عامة، أنها تنتمي إلى معسكر الاعتدال في الشرق الأوسط ومعروفة بولائها للولايات المتحدة الأميركية وتساعدتها في توطيد الاستقرار الإقليمي، باتت فجأة تُصور كديكتاتوريات استبدادية وضعيفة. والشارع العربي الذي كان يُعتبر خائفاً ولا مبالياً، ظهر كعنصر ثوري شديد التأثير وقادر على تغيير الأنظمة القديمة. أما الجيوش في العالم العربي، والتي كانت تعتبر خاضعة تماماً لإرادة الحكام، فقد أظهرت استقلالية غير متوقعة. كذلك بدت الحركات الإسلامية التي وصفت حتى الآن بأنها تشكل خطراً أساسياً على حكام المنطقة، منضبطة على الأقل في

(*) "عدكون استراتيجي/ تقويمات استراتيجية" المجلد الرابع، العدد الأول، نيسان/أبريل 2011.

(**) باحث في معهد الأمن القومي.
ترجمة عن العبرية: رنده حيدر.

المرحلة الحالية. وشكلت دول الاتحاد الأوروبي التي استنكرت استخدام القوة في الشرق الأوسط "رأس حربة" في المعركة ضد النظام الليبي بزعامة فرنسا، وفاجأت الولايات المتحدة العالم بتخليها عن حلفائها القدماء، كاشفة بذلك عن قدرتها المحدودة في استخلاص الدروس من ماضيها.

وفي المقابل برز تأثير قوى جديدة، في طليعتها قنوات التواصل الاجتماعي الافتراضية، والطابع الحدائوي، ودور الشباب الذين شكلوا عاملاً أساسياً في التطورات الأخيرة. ويدل كل هذا على أننا بحاجة إلى تغيير بعض المصطلحات الأساسية والمقاربات السائدة حتى الآن في الحديث عن الوقائع والأحداث الأساسية في الشرق الأوسط.

إن هدف هذا المقال هو تحليل سمات الثورات في الشرق الأوسط، والتي ما زالت في مرحلة التشكل، ومحاولة التعرف من خلال الأحداث الحالية على التجديدات الثورية التي ستغير وجه المنطقة، مع الإشارة إلى آثار الماضي التي لا تزال موجودة ومؤثرة في رسم صورة المنطقة.

البعد السياسي: نهاية عهد "الجمهورية الملكية"

تتذر الاضطرابات الإقليمية بنهاية النظام الذي كان قائماً في دول عدة في المنطقة، والذي كان يستند إلى مجموعة عوامل، هي: زعيم متقدم في السن وعظيم القدرة؛ حزب حاكم يسيطر على كافة مجالات الحياة؛ بيروقراطية مترهلة تخدم مصالح النخبة الحاكمة؛ جيش قوي يدين بالولاء الشديد للنظام. إن أغلبية عناصر هذه المعادلة إما انهارت، وإما اختفت في الأشهر الأخيرة، وقد برز سلوك مختلف.

إن إحدى الظواهر الأساسية التي طبعت الأحداث الأخيرة هي خروج الجمهور بشكل واسع إلى الشوارع في دول عدة للاحتجاج ضد الأجهزة الحاكمة القديمة والقوية.

وبرزت هذه الظاهرة، خاصة داخل الأنظمة التي كانت لأعوام طويلة تتباهى بأنها أنظمة إصلاحية على الصعيد الاجتماعي والسياسي والثقافي، والتي كانت اتخذت صورة جمهوريات تشكل نقيضاً ثورياً للأنظمة الملكية السابقة. لكن مع مرور الأعوام تحولت هذه الجمهوريات الثورية إلى أنظمة فاسدة تنتقل فيها السلطة من الأب إلى الابن، الأمر الذي أدى إلى إطلاق اسم "الجمهورية الملكية" على هذه الأنظمة، أي أنها مزيج من الجمهورية والملكية. بدأ ممثلو هذا النظام

بالاختفاء، بالتدريج، إذ جرت الإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك والرئيس التونسي زين العابدين بن علي، ويخوض القذافي حرباً دامية من أجل الاحتفاظ بمنصبه، ويواجه الرئيسان اليمني علي عبد الله صالح والسوري بشار الأسد تحديات كبيرة. أمّا الأنظمة الملكية في المنطقة التي يُنظر إليها بصورة سلبية كرمز للانحطاط والفساد فلم تشهد اضطرابات، باستثناء البحرين. وقد يكون السبب أن هذه الأنظمة لم ترفع منذ البداية شعارات ثورية، ولم تواجه تناقضاً بين الرؤية والواقع....

ومن الظواهر البارزة الأخرى التي أظهرتها الأحداث الأخيرة طريقة تصرف الجيوش العربية التي خرجت عن الصورة التقليدية لهذه الجيوش في العقود الماضية. فخلال السبعينيات، شكلت هذه الجيوش الدعامة التي استندت إليها أنظمة المنطقة، لكن سلوك الجيش في تونس ومصر وليبيا غير هذه الصورة القديمة. فعادت الجيوش العربية إلى مقدمة المسرح السياسي، وبدت أكثر استقلالية تجاه الحاكم، وامتنعت في بعض الدول من قمع حركات الاحتجاج (وقد انضم أفراد من هذا الجيش في اليمن وليبيا إلى المحتجين). في المقابل، تقف أغلبية الجماهير في الدول العربية موقفاً مؤيداً للجيش وتعتبره مدافعاً عن المصالح الوطنية.

إن دور الجيش الأساسي في النظام الجديد يبرز بصورة خاصة في مصر، حيث يدير شؤون الدولة منذ تنحي مبارك عن الحكم وحتى إجراء انتخابات ديمقراطية. في المقابل، يمثل الجيش في دول مثل سورية والأردن والبحرين مصالح الأقلية الحاكمة، من هنا موقف الجمهور العدائي تجاهه....

في هذا الواقع الحالي من عدم اليقين، من المنتظر أن يسترجع الجيش في العالم العربي، بالتدريج، ولو جزئياً، تأثيره في الحياة السياسية. فالجيش، وكما كان في الماضي، لا يزال اليوم يشكل القوة الأكبر والأكثر تنظيماً في أغلبية الدول العربية. في مثل هذه الحالة، من المنتظر أن يشكل الجيش كابحاً في وجه التيار الإسلامي، خاصة في حال تعاضمت قوة هذا التيار بعد الانتخابات الديمقراطية، كما حدث في تركيا في العقد الأخير، حيث حافظ الجيش على الطابع العلماني للدولة وحدّ من تأثير الحزب الإسلامي الحاكم.

لقد كشفت الأحداث الأخيرة عن توجه عميق عكس ضعف الأنظمة العربية وتمثل في اضمحلال الحزب الحاكم، وهذا مسار بدأ منذ وقت طويل وواصل إلى ذروته خلال الأحداث الأخيرة...

البعد الاجتماعي: ديمقراطية معادية للغرب

ما الذي يريده المحتجون بالضبط؟ وما هي الرؤيا التي تكمن وراء شعار "الشعب يريد إسقاط النظام؟" يمكن الإشارة منذ الآن إلى أن النتائج التي أسفرت عنها الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس وليبيا وفي أماكن أخرى في العالم العربي تدل على وجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر في جزء كبير من العالم العربي. لقد كانت الثورة في مصر هي الأهم والأكثر تغطية إعلامياً، والثورة في ليبيا هي الأكثر دموية. وعلى الرغم من ذلك يمكننا أن نشير إلى أن الأمور لم تصل إلى نهايتها بعد. ففي مصر، كما في تونس، تم إقصاء الحكام السابقين لكن الدولتين ما زالتا خاضعتين لسيطرة الجيش - الذي يمثل النظام القديم - حتى يصار إلى إجراء انتخابات ديمقراطية. وفي ليبيا يحاول القذافي كبح الثورة بالقوة. وفي جميع الأحوال فإن هذه الظواهر لم تكن معروفة حتى اليوم في المنطقة باستثناء الثورة في إيران. وكان يُنظر إلى الجمهور العربي عامة بأنه غير مهياً لنظام سياسي عصري، أو للممارسة الديمقراطية. لكن بعد أعوام طويلة من الخنوع أثبتت الجماهير العربية وجودها وقدرتها على تغيير الواقع السائد.

وعلى الرغم من ذلك، يصعب تحديد سمات القوة الشعبية المتصاعدة بدقة. فالمحرك الأساسي لحركة الثورة هم الشباب من أبناء الطبقة الوسطى ومن الطبقات الفقيرة التي تختزن منذ أعوام غضباً شديداً ضد الواقع السائد، وأسباب هذا الغضب هي الضائقة الاقتصادية وفساد الأنظمة والقيود المفروضة على النشاطات السياسية وعدم احترام حقوق الانسان. ويشكل هؤلاء الشباب مكوناً ديموغرافياً مهماً لسكان المنطقة، وأغلبيتهم حصلت على التعليم الجامعي لكنها فشلت في إيجاد عمل يتناسب مع مؤهلاتها العلمية.... ووجد عدد كبير من هؤلاء الشباب في الإسلام خلاصاً له من ضائقته. إن التظاهرات الاحتجاجية في ساحات المدن في العالم العربي وفي إيران واستعداد المحتجين للاشتباك مع النظام والمطالبة بتغيير شامل، تعكس ذروة مسارات عميقة وقوية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والديموغرافي في كافة أنحاء العالم العربي.

.....

لقد فتحت الأحداث في العالم العربي "صندوق بانديورا" الذي ستخرج منه كل عوامل التوتر الخفية والظاهرة في هذه الدول. لذا يجب أن نكون حذرين عندما نصور الأحداث على أنها تعبير عن "التوق إلى الحرية"، أو أنها ثورات ديمقراطية كتلك التي حدثت في كتلة الدول الشيوعية في نهاية الثمانينيات. صحيح أن الديمقراطية تحتل مكاناً بارزاً في مطالب حركات الاحتجاج العربية، لكنها تشكل مطلباً ضمن مطالب أخرى.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن التوق إلى الديمقراطية لا يعني بالضرورة السعي نحو تبني الحضارة الغربية ثقافياً وفكرياً، بل على العكس من ذلك، إذ نجد أن قسماً كبيراً من المشاركين في الحركات الاحتجاجية، وليس فقط المقربون من الإخوان المسلمين، هم من المعادين للغرب عامة وللولايات المتحدة وإسرائيل خاصة. ويبرز هنا التمييز المصطنع الذي يقيمه المعلقون الغربيون بين جماهير الشباب التي تشكل المحرك الأساسي لحركات الاحتجاج، وبين "الأطراف الإسلامية" المشاركة. فقسم كبير من الشباب الذين يملأون الشوارع هو إسلامي، ومن الصعب التمييز في الواقع بين "الاحتجاج العلماني" و"الاحتجاج الديني"، وعلى المراقب الأجنبي، ولا سيما الغربي أن يكون حذراً في تفسير الأحداث الحالية. لا شك في أن حركات الاحتجاج هي حركات جماهيرية وصادقة ومن أهدافها تحقيق الديمقراطية، لكنها لا تشبه حركات الاحتجاج في الغرب. إن الصوت المعبر عن هذه الحركات هي قناة "الجزيرة" التي تنتهج خطأ معادياً لإسرائيل وللولايات المتحدة...

إن العنصر الإسلامي له دور أساسي ومفاجيء في الأحداث الأخيرة. فالكابوس القديم للعالم الغربي والأنظمة العربية بشأن انقلاب تقوم به قيادة التنظيمات الإسلامية لم يتحقق. ويبدو لافتاً عدم استغلال الإخوان المسلمين للأحداث في مصر من أجل السيطرة بالقوة على الدولة، وهم يفضلون وسائل مرنة وحذرة من أجل تحقيق هدفهم هذا...

ومن الظواهر البارزة التي تجلت في الأحداث الأخيرة، التأثير الكبير لوسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت، ودور وسائل الإعلام العربية وفي مقدمها قناة "الجزيرة"، علاوة على مواقع التواصل الاجتماعي.....

لقد ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في تقديم إطار تنظيمي لحركات الاحتجاج، في وقت أعطتها قناة التلفزيون القطرية "الجزيرة" بعداً فكرياً ثورياً وشكلت أداة تشجيع للجماهير للانتفاض ضد الأنظمة. وأدى اجتماع هذين العاملين إلى شل قدرة الأنظمة على تقديم صورة عما يحدث إلى الداخل والخارج. كذلك سمحت هذه الظواهر الجديدة للجمهور العريض بأن يوحد صفوفه وبأن ينقل المعلومات ويخطط لخطواته من فوق رؤوس النظام....

لقد أثبت الجمهور العربي في معظم الحالات قدرته على التحرك كمجتمع مدني يحركه التوق إلى الحرية، واستطاع أن يتوحد ضد الأنظمة القديمة، ونجح في إسقاط بعضها. وأثبت هذا الجمهور في الأعوام الأخيرة قدرته على إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية. لكن الاختبار الديمقراطي

الحقيقي لا يقاس بحجم الثورات أو بالانتخابات، وإنما بالمراحل التي تأتي بعد ذلك من أجل قيام نظام ليبرالي طويل الأمد...

البعد الإقليمي: هل عززت الثورات العربية قوة معسكر المقاومة؟

للهولة الأولى يبدو أن موجة الثورات الحالية ساهمت في تعزيز قوة معسكر المقاومة في الشرق الأوسط، والذي تنزعه إيران، وأضعفت معسكر الدول المعتدلة في المنطقة. وهناك عدة دلائل تشير إلى ذلك، فعلى سبيل المثال عمت الاضطرابات معسكر الدول المعتدلة وعلى رأسها مصر التي تشكل كابحاً أساسياً في وجه معسكر المقاومة...

لكن، حتى في وسط معسكر دول المقاومة، ثمة خوف كبير من توجه موجات الاحتجاج الشعبي نحوه. ويبرز في هذا الإطار تطور حركات الاحتجاج في سورية التي تترافق مع مواجهات عنيفة بين النظام والشعب الذي يكن كراهية عميقة للأقلية العلوية الحاكمة، كذلك اشتعال حركات الاحتجاج من جديد في إيران بوحى مما يجري في العالم العربي (على الرغم من سيطرة النظام الإسلامي على ما يجري بيد من حديد)، بالإضافة إلى تعاضم الغليان الشعبي في لبنان ضد حزب الله...

لقد أجبرت الاضطرابات الحالية الأنظمة العربية على الاهتمام بشؤونها الداخلية. وبدأت أطراف غير عربية موجودة على هامش العالم العربي تملأ الفراغ الحاصل، وفي مقدمها إيران وتركيا وإسرائيل، وشرعت هذه الدول في تعميق نفوذها في دول أساسية مثل العراق والخليج العربي والساحة الفلسطينية ولبنان ومنطقة البحر الأحمر. وقد تجد هذه الدول، ولا سيما إيران، في الاضطرابات الأخيرة فرصة لتعميق تدخلها في الدول التي تمر بتغييرات مثل مصر وشمال إفريقيا وشبه الجزيرة العربية.

خلاصة ونظرة إلى المستقبل

إن التحولات التي يمر بها الشرق الأوسط عامة، ومصر خاصة، ذات أهمية استراتيجية كبيرة من وجهة نظر إسرائيل:

أ – من بين أهم الأسئلة المطروحة، ما يلي: مقدار ثبات اتفاق السلام مع مصر الذي يشكل أساساً استراتيجياً فائق الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل ومستنداً لجزء أساسي من العقيدة الأمنية في إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة. إن كل تغيير في النظام المصري، ولا سيما إمكان تعاضم قوة الإخوان المسلمين، يحمل في طياته تغييراً في العقيدة الأمنية الإسرائيلية. ويمكن القول إنه في المدى القصير، وما دام الجيش المصري يسيطر على السلطة في مصر، سيبقى اتفاق السلام مستقراً. لكن المطلوب من إسرائيل أن تتابع عن كثب انعكاسات الوضع الداخلي في مصر على السياسة الخارجية المصرية وعلى عقيدتها العسكرية، ولا سيما بعد الانتخابات المنتظر إجراؤها في مصر نهاية العام الحالي.

ب – إن توجه الانتباه الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، نحو ما يجري في العالم العربي، قلل من التركيز على مشكلات أخرى ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل وفي طليعتها السلاح النووي الإيراني. علاوة على ذلك، قد تردع الاضطرابات في المنطقة عدداً من الدول عن اتخاذ إجراءات ضد إيران على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الإقليمية.

ج – فيما يتعلق بمعسكر المقاومة: يبدو أنه يستمد قوة كبيرة من ضعف الأنظمة العربية المعتدلة ومن الورطة الكبيرة التي تواجهها الولايات المتحدة. فالأطراف المتطرفة ترى أن ما يحدث يعطيها هامشاً أوسع للتحرك في كافة المجالات بما فيها المجال العسكري، وهي تنتهز الفرصة من أجل تعميق نفوذها في دول المنطقة التي تمر في مرحلة صوغ صورتها السياسية. كذلك تحاول هذه الأطراف منذ الآن اختبار هامش تحركها، ويدخل في هذا السياق إرسال سفينتين إيرانيين إلى البحر المتوسط (شباط/فبراير 2011)، ومحاولات إرسال شحنات من السلاح من إيران إلى قطاع غزة بحراً وبراً (آذار/مارس 2011). في المقابل، ستلحق زعزعة نظام الأسد في سورية ضرراً بقوة معسكر المقاومة ووحدته عامة، وبنفوذ إيران في المنطقة خاصة. وفي حال أصبح نظام الأسد مهدداً بصورة جدية، فمن الممكن أن تلجأ أطراف في معسكر المقاومة إلى تصعيد الوضع مع إسرائيل في محاولة لمنع انهيار نظام البعث في دمشق.

د - على الساحة الفلسطينية: من شأن الأحداث الأخيرة في الدول العربية أن تعمق الضائقة الاستراتيجية التي تعانيها سلطة أبو مازن بسبب غياب حليف إقليمي قوي مثل نظام مبارك، والشكوك العميقة في شأن الدعم الأميركي لها. تستغل "حماس" هذه العوامل كلها، وهي تشعر، مثل كافة التنظيمات الأخرى في معسكر المقاومة، بأن الأوضاع تعمل لمصلحتها، ولا سيما جرّاء ضعف الحكم المصري الذي سبق أن مارس ضغوطاً كبيرة على "حماس" في القطاع، يُضاف إلى ذلك إمكان أن تزداد قوة الإخوان المسلمين الذين هم الحركة الأم لـ "حماس"، داخل السلطة في مصر. ويتخوف أبو مازن من ملاقاته مصير مبارك في حال حدوث أمر كهذا، لذلك قام في الأشهر الأخيرة بمساع لكسر الجمود السياسي في المفاوضات مع إسرائيل، ولمّح على الصعيد الداخلي إلى رغبته في التصالح مع "حماس"، كذلك قام بعدد من الخطوات الدولية التي من شأنها استنزاف إسرائيل. ومن الممكن أن تقوم سلطة أبو مازن مستقبلاً بخطوات أكثر جرأة، وفي طليعتها إعلان الدولة المستقلة ضمن حدود 1967 (وهي فكرة بدأت تلقى تأييداً واسعاً وامتزاداً على الساحة الدولية)، وقد تلجأ أيضاً إلى زيادة الاحتكاك مع إسرائيل في الضفة الغربية. ه- الموقف السياسي - الإعلامي: حتى الآن لا يبدو أن في إمكان الاضطرابات في العالم العربي زعزعة الاعتقاد الذي يسود المجتمع الدولي عامة، والولايات المتحدة خاصة، أن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو مصدر عدم الاستقرار في المنطقة. لذا، لم تخفف التطورات الأخيرة من الضغط السياسي على إسرائيل من أجل دفع العملية السياسية مع الفلسطينيين قدماً، كذلك لم تساهم في إضعاف حملة نزع الشرعية عن إسرائيل على الساحة الدولية.

و- على الصعيد الأمني: إن تراخي السلطات المصرية في تطبيق سلطة القانون على شبه جزيرة سيناء يسهّل منذ الآن عمليات تهريب السلاح والوسائل العسكرية والمقاتلين إلى قطاع غزة، الأمر الذي يساهم في بناء القوة العسكرية للتنظيمات الإرهابية في القطاع، وتسليحها بعتاد عسكري ذي قدرة متطورة، وخصوصاً بالصواريخ بعيدة المدى والصواريخ المضادة للدبابات والسفن والطائرات، الأمر الذي سيقيد من حرية تحرك الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة.

من وجهة نظر إسرائيل، تشير التطورات الأخيرة في العالم العربي، ولا سيما الثورة في مصر والاضطرابات العميقة في سورية، إلى ازدياد التحديات الأمنية وتقلص الفرص للقيام بخطوات سياسية، وهي تشكل خطوة أخرى في مسار تدهور الوضع الاستراتيجي الإقليمي لإسرائيل خلال العقد الأخير، وهو مسار معقد وبنطوي على تناقض داخلي، إذ طوال الأعوام الماضية ازدادت قوة إسرائيل العسكرية والتكنولوجية وأصبح اقتصادها أكثر حصانة، لكن في الوقت نفسه طرأ تغيير سلبي متواصل بالنسبة إلى وضعها في المنطقة، انعكس بصورة خاصة في تزايد التهديدات

التي تواجهها، وفي ازدياد قوة خصومها العسكرية والسياسية (ولا سيما تعاضم قوة إيران في المنطقة ومحاولاتها الحصول على السلاح النووي، ووجود معكسر المقاومة بزعامة طهران). من ناحية أخرى تقلصت الفرص السياسية، وخصوصاً على المسارين الفلسطيني والسوري.

النظرة الإقليمية: كيف ستبدو المنطقة في اليوم التالي للثورة؟

ما زالت الأزمة في الشرق الأوسط في مراحلها الأولى، ومن الصعب التوصل إلى بلورة تقديرات استراتيجية بعيدة المدى لوقائع لم يكن في الإمكان التنبؤ بحدوثها قبل أشهر. ثمة قاسم مشترك للشرق الأوسط يتخطى الأزمات الحالية التي لم يُحسم أمرها بعد، وهو مزيج من ظواهر جديدة وأخرى قديمة. ويتطلب فهم هذا القاسم المشترك التعرف على التيارات العميقة في داخله، والتخلص من النظرة والأوهام التي سادت لعشرات الأعوام فيما يتعلق بتأويل الأحداث في المنطقة.

إن الذي برز كنضال لرواد متحمسين للديمقراطية ما لبث أن تحول في بعض الأماكن إلى مواجهات تحمل سمات من الماضي. فتحت غطاء النضال ضد الحكام المستبدين، عادت واستيقظت صراعات ذات طابع إثني وديني وطائفي وأيديولوجي. كذلك برزت مظاهر مغروسة في عمق كيان المنطقة: حكام مستبدون لا يتوانون عن قمع أبناء شعبهم بالقوة؛ قبائل تتقاتل فيما بينها، وتفاقم خطر انتشار فوضى داخلية قد تستفيد منها الجهات المتطرفة في المنطقة. تبرز هذه الظواهر بصورة خاصة في ليبيا وسورية واليمن وأيضاً في البحرين حيث يدور صراع بين الأغلبية الشيعية والأقلية السنية المسيطرة، الأمر الذي يخلق خوفاً عميقاً في العالم العربي من التأمر الإيراني، ومن التوتر العميق بين السنة والشيعية. يضاف هذا كله إلى مشكلات قديمة أخرى تهدد وحدة دول المنطقة وسلامتها، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى السودان الذي هو على وشك الانقسام إلى دولتين، والعراق الذي يعاني كثيراً من ضعف الحكم المركزي وتعاضم قوة الأطراف (وخصوصاً الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق)، ولبنان الذي يسيطر عليه حزب الله بالتدريج، والسلطة الفلسطينية التي انقسمت إلى كيانين جغرافيين سياسيين متخاصمين. صحيح أن الدول العربية ما زالت صامدة على الرغم من كل التحديات التي تواجهها، لكن أغلبية هذه الدول بدأت صورتها تتغير، وبدأ الحكم المركزي فيها يضعف. وكلما كانت الدول العربية ذات طابع متجانس، مثل مصر وتونس تكون الثورة أقل عنفاً، ويكون النضال من أجل الديمقراطية أوضح، كما تكون المراحل الانتقالية إلى الحكم الجديد أكثر تنظيماً. في المقابل فإن الدول الأكثر اختلاطاً، والأقل مأسسة، تترافق الثورات فيها مع أعمال عنف وفوضى.

تشهد أغلبية دول المنطقة انهيار أنظمة الحكم التقليدية التي حكمتها، أو تلك التي كانت تتسم بعدم استقرار، ويجري استبدال أنظمة الحكام المستبدين القديمة بأخرى تتطلع إلى أن تقوم على أسس ديمقراطية. وسط هذه العاصفة تبرز في بعض دول المنطقة قوتان أساسيتان: الجيوش التي تمثل إلى حد بعيد النظام القديم والصلة بالغرب والوقوف في وجه معسكر المقاومة بزعامة إيران، والتي من المنتظر أن تشكل "حلقة وصل" بين مرحلتين. والمعسكر الإسلامي، وهو التيار السياسي الشعبي الأكبر والأكثر تنظيماً في معظم الدول، والذي يتحضر للمشاركة في النظام الجديد، وبناء سيطرته عليه. صحيح أن الأطراف السياسية والشعبية غير الدينية تزداد قوتها بالتدريج، لكن تأثيرها لا يزال أضعف من تأثير العناصر الإسلامية. لذا، هناك علامات استفهام بشأن قدرة هذه الأطراف على تحقيق النجاح في الاختبارات المقبلة، وخصوصاً في الانتخابات الديمقراطية، بحيث تتحول إلى قوة فاعلة داخل السلطة.

إن هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى عودة تجارب سبق أن شهدتها المنطقة، ولا سيما في الدول التي شهدت انقلابات دراماتيكية، كسيطرة التيار الإسلامي، بالتدريج، على السلطة من خلال إضعاف المؤسسة العسكرية، كما حدث في تركيا، مثلاً (وقد يحدث هذا في مصر خاصة)، أو قد يمنع الجيش سيطرة الإسلاميين على السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع مواجهات بين الطرفين كما في الجزائر، أو قد تنهار المؤسسة الحاكمة، وهو ما سيسمح بسيطرة التيار الإسلامي بالقوة على الحكم، والنموذج على ذلك سيطرة "حماس" على غزة. هناك سيناريوهات أخرى لا تكون السيطرة فيها للتيارات الإسلامية، إذ يجري انتقال السلطة إلى أطراف غير دينية لا علاقة لها بالحركات الإسلامية، وذلك في أعقاب انتخابات ديمقراطية، لكن إمكان تحقق مثل هذه السيناريوهات يبقى ضئيلاً. ثمة متغيرات عدة تتحكم في تحقق السيناريوهات المذكورة أعلاه، أو في نشوء سيناريوهات جديدة، منها: قوة الجيوش؛ قوة حركات الاحتجاج والمعارضة؛ قوة الأطراف الإسلامية؛ السياسة التي ستتبعها الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة؛ طبيعة تطور الانقسام الداخلي في أماكن مختلفة من العالم العربي.

إن متابعة الموجة الحالية لحركة الاحتجاج الإقليمي هي التي ستسمح بفهم جذور الثورات المقبلة. ويتجاهل قسم من الأطراف المحلية ومن المعلقين الأجانب أن أسباب الغضب الكبير على الواقع الميؤوس منه تعود إلى مشكلات اجتماعية وديموغرافية واقتصادية عميقة، وصعبة الحل. ومثلما حدث في ثورات كثيرة سابقة، من الممكن جداً أن تواجه الموجة الحالية من الثورات أزمة حادة، الأمر الذي سيستغله الطرف الذي سيقدم نفسه مخلصاً لسكان المنطقة، لكنه قد يساهم في الوقت نفسه في بروز الاستبداد والعنف كما في ثورات كثيرة في التاريخ.